

متطلبات الإفصاح والقياس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظام المحاسبي المالي والإطار المحاسبي الدولي. دراسة ميدانية على عينة من م.

أ. لطرش فريد*

ملخص : اقترح مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) سنة 2009 إطارا محاسبيا خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يحاول المقال انطلاقا من دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يوضح أهم الصعوبات التي تواجهها في تطبيق النظام المحاسبي المالي و كيف يمكن تعديل هذا الأخير في ضوء الإطار الدولي الجديد ليستجيب أكثر مع خصوصية هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة التفاضلية، المعيار الدولي الخاص بالم ص و م، النظام المحاسبي

Abstract: The International Accounting Standards Board (IASB) proposed in 2009, an IFRS for Small and Medium-sized Entities. based upon an empirical study of a sample of SMEs, this paper reveals some of the difficulties encountered in implementing the actual Algerian Financial Accounting System and emphasizes the opportunity to take advantage of the new IASB standard for more simplified requirements.

keywords: Differential Reporting, IFRS for SMEs, « Algerian Financial Accounting System, SCF »

Résumé: L'IASB a publié en 2009 " IFRS pour PME". A partir d'un échantillon de PME, cet article met en évidence les difficultés majeures d'application liées au passage au Système Comptable Financier (SCF) et plaide par conséquent, en faveur d'une simplification des exigences dans le sens du nouveau système IFRS PME en vue de satisfaire les besoins de PME algériennes.

mots clés: Reporting différentiel ,IFRS pour PME, Système Comptable Financier SCF.

* استاذ مساعد قسم "أ" بجامعة فرحات عباس سطيف.

مقدمة:

اعتمدت الجزائر سنة 2007 النظام المحاسبي المالي الذي يندرج ضمن عملية التوافق المحاسبي الدولي، جاء هذا الإطار المحاسبي ليسهل عملية الانتقال إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، لكنه لم يصنف إلا نوعين من المؤسسات: المؤسسات التي تطبق أحكام القانون رقم 11/07 الصادر في 25 نوفمبر 2011 والمتضمن النظام المحاسبي المالي والمؤسسات المصغرة التي تستجيب للشروط المحددة في قرار وزارة المالية بتاريخ 26 جويلية 2008 والتي تطبق الإطار المبسط لمسك المحاسبة القائم على الخزينة، متجاهلا بذلك خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل وزنا هاما في الاقتصاد الوطني. انطلاقا مما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يأخذ النظام المحاسبي المالي بعين الاعتبار حجم المؤسسة الجزائرية وبالأخص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فيما يخص متطلبات القياس والإفصاح؟
وانطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي أهم الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات في تطبيق النظام المحاسبي المالي؟
- كيف يمكن تعديل متطلبات القياس والإفصاح في النظام المحاسبي المالي على ضوء المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وللإجابة على هذه التساؤلات نضع الفرضيات التالية:

- متطلبات القياس والإفصاح في النظام المحاسبي المالي تتجاوز (تتعدى) الاحتياجات المعلوماتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- متطلبات الإطار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أبسط من متطلبات النظام المحاسبي المالي الذي يمكن أن يعدل ليراعي احتياجات هذه المؤسسات.

ولمحاولة إثبات صحة هذه الفرضيات والإجابة على التساؤلات المطروحة نقترح الخطة التالية:

- 1- معايير محاسبية دولية موحدة أم معايير تفاضلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- 2- الإطار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- 3- الدراسة الميدانية: النظام المحاسبي المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

1) معايير محاسبية موحدة أم معايير تفاضلية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نتيجة لعدم تمكن المعايير المحاسبية الدولية الأصلية من الاستجابة لمتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبناءً على الدراسات المتعددة التي بينت عدم ملائمة هذه المعايير لواقع تلك المؤسسات¹، فُتِخ المجال لنقاش واسع حول أهمية وجود إطار محاسبي خاص أو ما يسمى بالمعايير المحاسبية التفاضلية والتي ستكون موضوع النقطة الموالية.

1-1) المعايير المحاسبية التفاضلية:

بادرت عدة هيئات محاسبية لإعداد معايير تفاضلية، وقد اختلفت المداخل التي اتبعتها مختلف الدول كالولايات المتحدة، دول الاتحاد الأوروبي، أستراليا، نيوزلندا، كندا، ماليزيا، سيرلنكا، إفريقيا الجنوبية، وهونغ كونغ، حيث اعتمدت كل دولة أو هيئة مدخلا معينا فيما يخص المعايير التفاضلية.² واعتمدت المعايير التالية للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: رقم الأعمال، عدد العمال وحجم القروض المأخوذة من البنوك. والملاحظ أن كل هذه المعايير كمية ويمكنها أن تتعرض للتضخم باستثناء عدد العمال. إضافة إلى ذلك، يجب تعريف المؤسسة الصغيرة نسبة لقطاع النشاط الذي تنتمي إليه. وبالتالي فإنه ليس من السهل إعطاء تعريف عام للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ويبقى على كل دولة تحديد المعايير المطبقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتجاوب مع احتياجات بيئتها.³

واستجابة للمتطلبات المعلوماتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من المهم الإشارة إلى بعض التجارب الدولية في مجال المعايير المحاسبية التفاضلية.

1-1-1) في الولايات المتحدة الأمريكية:

يعتبر تقرير المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (1976) المتعلق بالمبادئ المحاسبية المطبقة على المؤسسات الصغيرة وكذلك المؤسسات المغلفة بمثابة مرجع. حيث أظهر هذا المعهد اعتراضا على فكرة وجود اختلاف بين معايير المؤسسات الصغيرة ومعايير المؤسسات الكبيرة، حين طالب مختلف أعضاؤه بضرورة تطبيق مبادئ القياس بطريقة عامة على جميع القوائم المالية لكل المؤسسات مهما كان حجمها، لأن اختيار قواعد القياس يجب أن يكون مستقلا عن طبيعة

مستعملها ومصلحهم. وقد أكد نفس التقرير على حقيقة إمكانية اختلاف طبيعة ونطاق بعض الإفصاحات المتعلقة بالمعلومة المالية للمؤسسات حسب احتياجات المستعملين.⁴

من جهة أخرى نشر مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB) سنة 1996 البيان *statement* « n°126 عن معايير محاسبية خاصة ملائمة لأنواع معينة من المؤسسات.⁵

1-1-2) في إنجلترا:

تجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من وجود بعض الاعتراض على المعايير التفاضلية في بداية الأمر، إلا أن ذلك تغير مع نهاية عام 1994، وتم نشر مقال عن المعايير المحاسبية التفاضلية (المعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة *FRSSE*) سنة 1997 والذي أعيد تحديثه سنة 1998. وقد بسط المعيار *FRSSE* كل المعايير الموجودة واقترح معايير أخرى يكون فيها إلزام أقل بالإفصاح عن المعلومات وقياس أكثر بساطة بالنسبة لبعض عناصر القوائم المالية.⁶

وفي نوفمبر 1997 قام مجلس المعايير المحاسبية (*ASB*) بنشر معيار عن المعلومة المالية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، وقد تمت مراجعة هذا المعيار عدة مرات منذ ذلك الوقت وبشكل خاص في ديسمبر 2006 بينما تم تطبيقه في 1 جانفي 2007.⁷

1-1-3) في كندا:

استمرارا في النقاش حول المعايير المحاسبية التفاضلية، نشر المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين (*ICCA*) سنة 1999 تقريرا بحثيا عن المعلومة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تُبع هذا التقرير بتقرير استقصائي نشره مجلس المعايير المحاسبية الكندي في جويلية 2001، والذي اقترح تبسيطات لقواعد الاعتراف، القياس والإفصاح فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الكندية الستة.⁸

كما نشر المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين (*ICCA*) في 7 نوفمبر 2007 مشروع إطار مرجعي محاسبي مبسط موجه للملاك المسيرين للمؤسسات، وقد حدد تاريخ استقبال التعليقات بـ 31 جانفي 2008.

1-1-4) فريق العمل الحكومي الدولي (ISAR):

من جهته، قام فريق العمل الحكومي الدولي للخبراء في المعايير المحاسبية الدولية المتكون من ممثلي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والذي تم إنشاؤه بهدف العمل على تحسين المعلومة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمناقشة فائدة المعايير التفاضلية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁹. وقد أدت نتائج فريق عمل ISAR إلى استنتاجات مماثلة للاستنتاجات السابقة التي اقترحت قواعد مبسطة للقياس والإفصاح بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹⁰ تعتبر التجارب السابقة الذكر بمثابة نقطة الانطلاق التي استند إليها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في إعداد الإطار المسمى بالمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسيتم تناول هذا الإطار في العنصر الموالي.

2) الإطار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نشر مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) بتاريخ 9 جويلية 2009 إطارا محاسبيا جديدا يحمل عنوان "المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" وذلك بعد عمل دام أكثر من خمس سنوات.¹¹

1-2) محتوى المعيار:

يحتوي المعيار في حد ذاته (في حوالي 230 صفحة) على مقدمة، 35 قسم، قاموس مصطلحات وجدول يوضح نقاط الربط بين أقسام المعيار الجديد والمعايير المحاسبية الدولية الأصلية. وينبغي الإشارة إلى ما يلي¹²:

— أن المعيار مستقل تماما عن المعايير المحاسبية الدولية الأصلية (Full IFRS).

— أن المعيار مكتوب بأسلوب مبسط و متبوع بدليل التطبيق.

ويتضمن دليل تطبيق المعيار (80 صفحة) جزأين:

○ عرض توضيحي للقوائم المالية (قائمة المركز المالي أو الميزانية، قائمة النتيجة الإجمالية

حسب الوظيفة وحسب الطبيعة، جدول تدفقات الخزينة، الملاحق)؛

○ قائمة مرجعية تتعلق بالمعلومات التي يجب تقديمها بالرجوع إلى مختلف أقسام المعيار.

2-2) المؤسسات المعنية بالإطار المحاسبي الدولي الخاص :

الإطار موجه للوحدات التي لا تمارس مسؤولية عامة ولكنها ملزمة بعرض قوائم مالية للمستعملين الخارجيين. وتعتبر الوحدة ممارسة لمسؤولية عامة (وبالتالي ما عليها سوى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الأصلية) إذا:

- قامت بإصدار أدوات دين أو أموال خاصة في سوق رأس المال؛
- كانت تمتلك أصولا مالية تخص مجموعة كبيرة من الأطراف (مثل البنك أو شركة تأمين).
- ويجب الإشارة إلى أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية لم ينص على اختبار كمي لوصف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، غير أنه بإمكان كل دولة مستعملة للمعيار تحديد هذا الاختبار، علما أن المعيار قد حُرِّرَ بالتفكير في وحدة تضم 50 عامل على الأقل.¹³

2-3) أصناف التبسيطات التي يتضمنها الإطار المحاسبي الدولي الخاص:

يتضمن الإطار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خمسة أصناف للتبسيطات مقارنة بالمعايير المحاسبية الدولية الأصلية وهي كالآتي:¹⁴

- لم يتم تناول بعض المواضيع المعالجة في المعايير الأصلية نظرا لعدم إمكانية تطبيقها على الوحدات المعنية بالمعيار؛
- لم يتم الأخذ ببعض الخيارات وتم تناول فقط الطريقة الأبسط بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تم تبسيط بعض القواعد المطبقة في المحاسبة والتقييم في إطار المعايير المحاسبية الأصلية؛

- تم تخفيف متطلبات الإفصاح والمعلومات الواجب تقديمها بشكل كبير؛

2-3-1) الخيارات غير المعتمدة في الإطار المحاسبي الدولي الخاص:

لم تتضمن المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخيارات التالية:¹⁵

- بعض الخيارات المتعلقة بالأدوات المالية؛
- نموذج القيمة المعاد تقييمها بالنسبة للأصول الثابتة المادية والمعنوية (IAS 16 و IAS 38)؛
- التوحيد النسبي للمؤسسات الخاضعة للرقابة المشتركة (IAS 31)؛

- التقييم بالاختيار بين نموذج التكلفة ونموذج القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات العقارية حيث يتم اعتماد طريقة القيمة العادلة إذا كانت محددة بدقة وبدون تكلفة وجهد كبير؛
- الخيارات التي يتضمنها المعيار *IAS 20* والتي تخص إعانات الدولة.

2-3-2) التبسيطات:

- تتعلق أهم التبسيطات الأساسية التي تضمنها الإطار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمعايير المحاسبية الدولية الأصلية بما يلي:¹⁶
- فرق الاقتناء والأصول المعنوية غير محددة الفترة: يتم إهلاكها دائما (ولا تتدنى قيمتها) حسب الفترة المقدرة للاستعمال (10 سنوات إذا لم يكن بالإمكان تحديد الفترة بدقة)؛
- تكاليف الإقراض: تسجل على أنها أعباء؛
- الأصول الثابتة المادية والمعنوية: القيمة المتبقية، فترة الاستعمال وانخفاض قيمة الأصول الثابتة المادية، مدة الإهلاك بالنسبة للأصول الثابتة المعنوية لا يعاد النظر فيها إلا في حالة تغير مهم (على عكس ما هو منصوص عليه في المعايير الأصلية التي تتطلب مراجعة سنوية)؛
- الضريبة على الأرباح: تم تبسيط قواعد المعيار *IAS 12*؛
- عدم التمييز بين الأصول (أو أجزاء الأصول) الموجهة للتنازل عنها (*IFRS 5*): غير أن التأهيل يستخدم كمعيار لانخفاض القيمة؛

2-3-3) مقارنة الإطار المحاسبي الدولي الخاص مع النظام المحاسبي المالي:

عند صدور النظام المحاسبي المالي في نسخته المكتملة بحدود سنة 2006 (المشروع رقم 5) كان قد اعتمد في فلسفته على نسخة مكتملة من المعايير المحاسبية الدولية الأصلية لسنة 2004. هذا يعني أن الخبراء الذين عملوا على تحضيره لم تكن لهم فرصة الاطلاع على الإطار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن هذا الأخير لم يظهر إلا بحلول سنة 2007 (في شكل مسودة قابلة للنقاش و الاثراء) وتم اعتماده نهائيا في 2009. ويشير الجدول رقم 02 إلى مقارنة بين بعض المعالجات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي والإطار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث تقتصر المقارنة على بعض المسائل المحاسبية فقط لتوضيح إشارة النظام المحاسبي

المالي إلى معالجتين: الأولى أساسية (مطلوبة) وهي موضحة بخط غليظ في الجدول والثانية بديلة (مسموح بها) مكتوبة بخط عادي، من خلال هذه المقارنة يمكن استنتاج الطرق المحاسبية المبسطة (المقترحة من طرف الإطار الدولي) الأكثر تماشياً مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترك الطرق المحاسبية الأخرى (تلك التي نص عليها النظام المحاسبي المالي) المعقدة لفئة المؤسسات الكبيرة .

الجدول رقم 02: مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والإطار الدولي الخاص

البند	النظام المحاسبي المالي	الإطار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
مصاريف الصيانة والإصلاحات الكبرى	- تسجل ضمن الأعباء - تضاف إلى قيمة الأصل	تضاف إلى قيمة الأصل (تصنف كمركب)
مصاريف التطوير	- يمكن اعتبارها تشيئات معنوية (بشروط معينة) - في حالة عدم توفر الشروط تسجل كأعباء	تسجل ضمن الأعباء بصفة إلزامية
تكاليف الاقتراض المرتبطة بالأصول	- تدمج ضمن تكلفة التشيئات - تعتبر أعباء مالية	تعتبر أعباء مالية
العقود طويلة الأجل	- طريقة تقدم الأشغال - طريقة انتهاء الأشغال	تسجل وفق طريقة تقدم الأشغال
التقييم اللاحق للأصول المادية أو المعنوية	- نموذج التكلفة - نموذج إعادة التقييم	نموذج التكلفة
اهتلاك فارق الاقتناء	- يهتلك على فترة يتم تحديدها بحيث تعكس مدى تناقص المنافع الاقتصادية المنتظرة. - يخضع دورياً لاختبار الصلاحية (ويمكن أن يحدث تدني للقيمة غير قابل للاسترجاع)	الاهتلاك يكون على أساس فترة محددة (10 سنوات في حالة صعوبة تحديد الفترة)
تدني قيمة الأصول المادية	- مراجعة سنوية لمؤشرات تدني القيمة - مراجعة دورية لمؤشرات تدني القيمة	مراجعة في حالة وجود تغير مهم في مؤشرات تدني القيمة

المصدر: من إعداد الباحث

3) الدراسة الميدانية: النظام المحاسبي المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3-1) منهجية الدراسة الميدانية:

اعتمد هذا البحث على عينة غير عشوائية (حكومية)¹⁷ متكونة من 57 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في المنطقة الصناعية لولاية سطيف. وُجّه لهذه العينة استبيان يتكون من 22 سؤال.¹⁸ وتبرر قلة أسئلة الاستبيان بما يلي:

- رغبة الباحث في الحصول على موافقة من قبل المستجوبين، باعتبار أن الاستبيانات القصيرة تحفز المستجوبين وتعطي معلومات دقيقة؛
- ظروف المستجوبين (الحاسبين و/أو المسيرين) بالنظر إلى طبيعة المهام التي يمارسونها وأيضا توقيت الاستبيان غير الملائم (شهر أفريل)؛

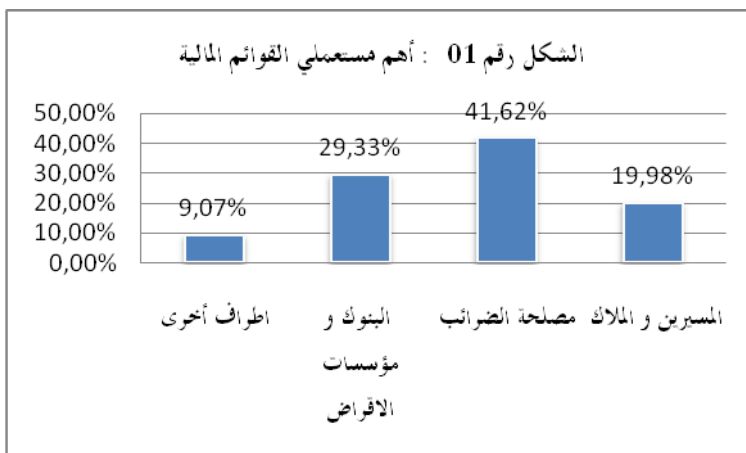
3-2) مستعملي القوائم المالية:

عرف النظام المحاسبي المالي في إطاره المفاهيمي مجموعات مختلفة من مستعملي أو مستخدمي القوائم المالية،¹⁹ وهي :

- المسIRON، الأجهزة الإدارية والرقابية وكذلك مختلف هياكل الرقابة الداخلية للمؤسسة؛
- أصحاب التمويل (الملاك، المساهمون، البنوك والمقرضون الآخرون)؛
- الدولة (مصالح الضريبة، الإحصائيات القومية، مؤسسات أخرى)؛
- المتعاملون الآخرون للمؤسسة: مؤسسات التأمين، الأجراء، العملاء و الموردون؛
- الأطراف أخرى ذات المصلحة والجمهور بصفة عامة.

وما يمكن الإشارة إليه هنا، أن النظام المحاسبي المالي وعلى عكس الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية، لا يضع أولوية إذا ما تعلق الأمر بمستعملي المعلومة المحاسبية والمالية، حيث لم يعتبر المستثمر في البورصة مستعملا أساسيا ولم تتم الإشارة إليه.

لقد حاولنا من خلال الاستبيان معرفة المستعملين الأساسيين للقوائم المالية التي تعدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد توصلنا إلى النتائج الملخصة في الشكل²⁰ رقم 01.



يتضح من خلال الشكل السابق، أن المستعمل الأساسي للقوائم المالية التي تعدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة هو مصلحة الضرائب في المرتبة الأولى وذلك بنسبة 42%، تليها البنوك ومؤسسات الإقراض في المرتبة الثانية بنسبة 29%، ثم فئة المسيرين وأصحاب المشروع في المرتبة الثالثة بنسبة 20%.

ويعد الترتيب المتوصل إليه منطقياً بحكم العلاقة الموجودة بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي في الجزائر، فإذا كانت عملية الإصلاح المحاسبي قد تمت فعلاً مع صدور القرار رقم 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي والقرارات التي تبعتها، فإن الأمر مختلف فيما يتعلق بالجانب الجبائي الذي لم يواكب عملية الإصلاح المحاسبي. وما ينبغي الإشارة إليه هنا، أن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لا تستجيب للمتطلبات الجبائية، مما يجبر المؤسسات على إعادة ترتيبها بما يتوافق مع التصريحات الضريبية وبذلك تحمل تكلفة إضافية تضاف إلى تكاليف إعداد القوائم المالية الأصلية.

ويؤكد وجود البنوك ومؤسسات الإقراض في المرتبة الثانية من حيث استخدام القوائم المالية، على أهمية هذه المؤسسات المالية بحكم الدور الذي تلعبه في تمويل الاحتياجات الاستثمارية والاستغلالية في مختلف مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-3- إيجابيات و سلبيات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

- من بين الإيجابيات التي نرى أنها قد تتحقق من تطبيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنظام المحاسبي المالي نذكر الإيجابيات التالية والتي كانت موضوع استبياننا:
- تسهيل عملية التشخيص المالي الداخلي والخارجي للمؤسسة؛
 - إضفاء مصداقية أكثر على القوائم المالية؛
 - المساعدة في اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية؛
 - إتاحة إمكانية إجراء المقارنة داخل المؤسسة من فترة إلى أخرى
 - إتاحة إمكانية إجراء المقارنة بين المؤسسات المختلفة؛
 - زيادة حظوظ المؤسسة في الحصول على متعاملين أجنب.
- وكما أن هناك إمكانية لوجود بعض الإيجابيات، هناك بالمقابل سلبيات أو معوقات تحول دون إمكانية التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي يمكن أن نبرزها فيما يلي:
- اتسام النظام المحاسبي المالي بالتعقيد؛
 - يتطلب تطبيقه وجود كفاءات محاسبية بالمؤسسة أو الاستعانة بخبراء من خارج المؤسسة؛
 - عملية إعداد القوائم المالية لها تكلفة عالية؛
 - يتطلب تطبيق النظام المحاسبي المالي وجود ديناميكية داخلية بالمؤسسة؛
 - درجة الإفصاح المطلوبة من خلال القوائم المالية تتعدى متطلبات المؤسسة؛
 - إشكالية التدقيق الخارجي للقوائم المالية.
- ومن خلال تحليل نتائج الاستبيان تحصلت الإيجابيات على نقطة متوسطة تساوي 2,3 (باعتبار أن أعلى نقطة في الاستبيان تساوي 4) في حين كانت النقطة المتوسطة للسلبيات مساوية لـ 3,2. وهذا يعني أن تكلفة تطبيق النظام المحاسبي تفوق المزايا التي من الممكن أن يحققها بالنسبة للمؤسسات محل الدراسة.
- يمكن تلخيص النتائج المتعلقة بالإيجابيات فيما يلي:

- تمثلت أهم الائجايات التي أشارت إليها مؤسسات الدراسة في إمكانية إجراء المقارنات داخل المؤسسة من فترة إلى أخرى (بمعدل إجابات 3,4) يليها تسهيل عملية التشخيص المالي الداخلي والخارجي (بمعدل إجابات 3) ثم المساعدة على اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية (بمعدل إجابات 2,6)؛
- أن النظام المحاسبي المالي لا يزيد من حظوظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على متعاملين أجانأ (العلامة المتوسطة تساوي 1,4)، حيث أن هناك 4 مؤسسات فقط من بين 57 مؤسسة مستجوبة، ترى بأن اعتماد النظام المحاسبي يساهم في الحصول على متعاملين أجانأ؛
- أن المؤسسات المستجوبة لا تتفق مع فكرة إمكانية المقارنة بين المؤسسات المختلفة التي تتيحها القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي (العلامة المتوسطة 1,6).
يمكن تلخيص النتائج المتعلقة بالسلبيات في النقاط التالية:
- أكبر سلبية تراها المؤسسات المدروسة، هي أن درجة الإفصاح المطلوبة في القوائم المالية تتعدى احتياجاتها المعلوماتية (العلامة المتوسطة 3,6). وبتعبير آخر، يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي لم يراع خصوصية هذه المؤسسات ولم يفرأ بينها وبين بقية المؤسسات الكبيرة عندما فرض عليها إعداد خمس قوائم مالية بالأشكال الحالية؛
- وما يؤكد النقطة السابقة، هو درجة التعقيد التي يتسم بها النظام المحاسبي المالي (العلامة المتوسطة 3,5) والتي تتألى في عدة مسائل ترتبط بكل من عملية التقييم وعملية الإفصاح، وسيتم توضيحها عند دراسة بعض متطلبات الإفصاح في القوائم المالية وبعض الطرق المحاسبية المستخدمة في تقييم الأصول المادية على سبيل المثال؛
- يتطلب تطبيق النظام المحاسبي وجود كفاءات محاسبية بالمؤسسة أو يستدعي اللجوء إلى الخبراء الخارجيين (العلامة المتوسطة 3,3)؛

- تحمل تكلفة عالية لإعداد القوائم المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي (العلامة المتوسطة 3).

3-4) دراسة بعض متطلبات الإفصاح للنظام المحاسبي المالي في القوائم المالية:

يوضح الشكل البياني رقم 02 أهم متطلبات الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والتي اختارها لتكون موضوع استجواب عينة المؤسسات المختارة.



من خلال الشكل رقم 02 يتضح ما يلي:

- من بين 57 مؤسسة مستجوبة، هناك فقط 14 مؤسسة (أي ما يمثل نسبة 25 % فقط من مجموع المؤسسات المستجوبة) تلتزم بإعداد القوائم المالية وفق المتطلبات التي نص عليها النظام المحاسبي المالي²¹.

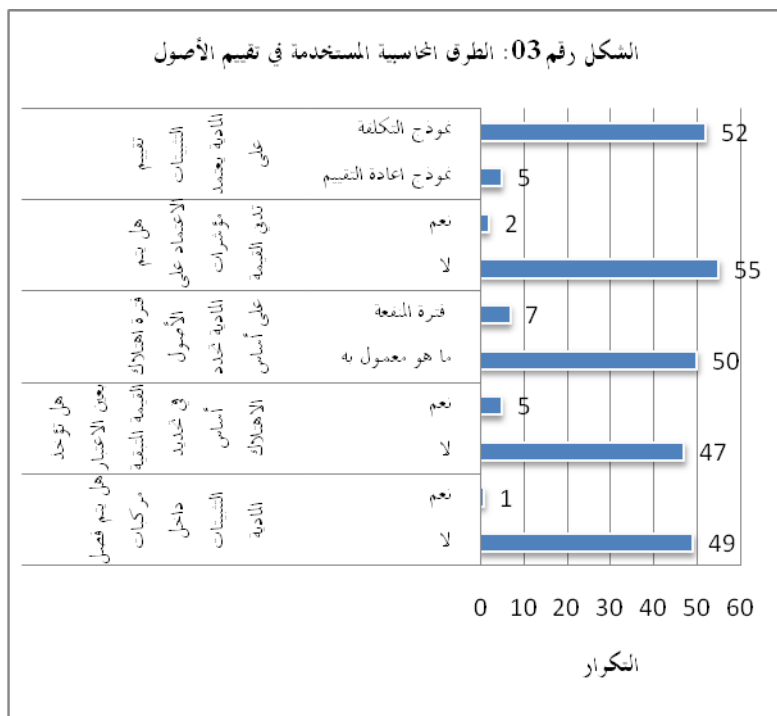
- هناك 12 مؤسسة فقط من بين 57 تقوم بعرض بيانات مقارنة مع الدورة السابقة رغم أهمية هذه المعلومات بالنسبة للنظام المحاسبي المالي، حيث يؤكد إطاره المفاهيمي على ضرورة اتصاف القوائم المالية بجملة من المواصفات يسميها بالخصائص النوعية للمعلومة، والتي تندرج من بينها قابلية المقارنة؛

- لا تقدم أي مؤسسة من العينة المستجوبة مستوى عالي من البيانات والإشارات عن الطرق المحاسبية المعتمد عليها في الملحق، وهناك 4 مؤسسات فقط اعتبرت أن مستوى الإفصاح في الملحق متوسط، أما باقي المؤسسات (53 مؤسسة) فقد أشارت إلى وجود قدر ضعيف - إن لم نقل منعدم- من الإفصاح في الملحق. ويمكن تفسير ذلك بكون المؤسسات المدروسة لا تعتبر الملحق مكملًا حقيقياً للقوائم المالية أو أن تلك المؤسسات لا تريد إعطاء معلومات إضافية قد تعتبرها داخلية؛

- لا تعرض أي مؤسسة في العينة جدول النتيجة على أساس وظيفي ويتم تعليل ذلك بعدم امتلاك المؤسسات المدروسة لأنظمة محاسبة التكاليف، بالنظر إلى خصوصياتها وإمكاناتها .

3-5) دراسة الطرق المحاسبية المستخدمة في تقييم الأصول المادية:

تضمن الاستبيان الموجه لعينة المؤسسات المختارة بعض الأسئلة المتعلقة بالطرق المحاسبية التي تستخدمها في تقييم أصولها (الثبتيات). ومن خلال تحليل الأجوبة توصلنا إلى الشكل البياني (رقم 03) الموضح فيما يلي:



ومن خلال الشكل البياني رقم 03 يمكن استخلاص ما يلي:

- هناك 5 مؤسسات فقط من بين 57 مؤسسة تعتمد في تقييمها اللاحق للتبثبات المادية على نموذج إعادة التقييم، بينما تستمر 52 مؤسسة (أي ما نسبته 91 %) في تطبيق نموذج التكلفة. علما أن التقييم الأولي (عند الاقتناء) لهذه التبثبات يكون وفق نموذج التكلفة، لكن النظام المحاسبي المالي ترك للمؤسسات الخيار بين نموذجي التكلفة ونموذج إعادة التقييم عند التقييم اللاحق (المالي) للتبثبات.

- لا تعتمد معظم المؤسسات المستجوبة (55 مؤسسة أي بنسبة تفوق 96 %) على مؤشرات تدني القيمة بالنسبة للأصول المادية، بينما تشير مؤسستان فقط إلى العمل بمؤشرات خارجية تعتمد فقط على القيمة السوقية لبعض الأصول وليس كلها. في حين ينص النظام المحاسبي المالي على التحقق من وجود مؤشرات لفقدان القيمة عند نهاية كل دورة محاسبية.

- لا تلتزم معظم المؤسسات المستجوبة بما جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يخص مسألة الإهلاك وتعتبر مسألة الإهلاك من: تحديد المبلغ القابل للإهلاك، الفترة النفعية، طريقة الإهلاك ووجود أو عدم وجود مركبات... من بين المسائل التي تشكل صعوبات للمؤسسات محل الدراسة. ومن الضروري التفكير في كيفية التخفيف من هذه المسائل حتى تتمكن هذه المؤسسات من تطبيقها.

الخلاصة:

لم يصنف النظام المحاسبي المالي إلا نوعين من المؤسسات، المؤسسات المعنية بتطبيق متطلبات الإطار المحاسبي الكامل من جهة، والمؤسسات المصغرة المعنية بالإطار المحاسبي القائم على أساس محاسبة الخزينة من جهة أخرى. واضعا بذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خانة المؤسسات الأخرى (الكبيرة) مما يعني تطبيقها لنفس الطرق المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الكبيرة على الرغم من الاختلاف في الاحتياجات المعلوماتية لهذين الصنفين.

ويعتبر الإطار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إطارا مبسطا للمعايير المحاسبية الدولية الأصلية من حيث قواعد التقييم والإفصاح المقترحة إذا ما قورن بالنظام المحاسبي المالي الذي لم يتح هذه التبسيطات، كما تم توضيحه في هذا البحث. وعلى الرغم من محدودية الدراسة الميدانية، من حيث اعتمادها على 57 مؤسسة صغيرة ومتوسطة فقط تنشط في حدود بلدية سطيف، إلا أنه تم التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات يمكن إبرازها في ما يلي:

✓ النتائج:

1. استثنى النظام المحاسبي المالي عددا من المسائل المحاسبية الموجودة في المعايير المحاسبية الدولية المستمد منها، لكونها لا تهم المؤسسات الجزائرية نظرا لتعقيدها، أو لأنها لا تجد الإطار التطبيقي لها على أرض الواقع.. ولكنه بالمقابل لم يسط المعايير الأخرى التي اعتمدها والتي تم التطرق إلى البعض منها، التي تخص على سبيل المثال لا الحصر، الأصول المعنوية و فارق الاقتناء، الأصول المالية، الأصول المادية (التقييم الموالي للتقييم الأولي، عملية إعادة التقييم، تدني القيمة، الإهلاك...);
2. على عكس النظام المحاسبي المالي، جاء الإطار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليقتراح العديد من التبسيطات في الطرق المحاسبية المعتمدة في المعايير المحاسبية الدولية الأصلية.
3. لا ينبغي الاعتقاد انطلاقا من النقطة السابقة، أن الإطار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكيف في كل المسائل التي أتى بها مع حاجيات المؤسسة الجزائرية ما دام

يشير إلى الكثير من المتطلبات المحاسبية الأخرى التي تبقى معقدة (القوائم المالية على سبيل المثال) وغير ملائمة (الأدوات المالية مثلا) بالنسبة لهذه المؤسسات.

✓ التوصيات:

1. تحديد ماهية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ليس بالأمر السهل، بالنظر إلى المعايير التي يعتمد عليها في تصنيف المؤسسات إلى كبيرة، متوسطة، صغيرة ومصغرة، لذلك تبرز ضرورة الاعتماد على معايير نوعية إضافية وعدم الاكتفاء فقط بالمعايير الكمية. لأن ذلك يرتبط مباشرة بطبيعة وعدد القوائم المالية المطلوبة وكذلك المستعملين الذين توجه إليهم هذه القوائم؛

2. هناك جملة من التعديلات (أو التبسيطات) التي نرى أنه من الضروري أن يتم إحداثها على مستوى النظام المحاسبي المالي حتى يستجيب أكثر مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

3. يمكن أن تؤدي عملية مراجعة النظام المحاسبي المالي الحالي (التي نعتقد أنها ضرورية) إلى هيكلة النظام المحاسبي المالي على النحو التالي:

- الجزء الأول: النظام المحاسبي المالي الحالي ما عدا الجانب المتعلق بمحاسبة الخزينة؛
- الجزء الثاني: الذي يتم استحداثه يتعلق بالإطار المحاسبي المبسط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- الجزء الأخير: الجانب الحالي المتعلق بمحاسبة الخزينة الخاص بالمؤسسات المصغرة.
- لا ينبغي أن ينحصر الإطار المحاسبي المبسط للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة والذي يتم استحداثه فقط على قواعد تقييم مبسطة لعناصر الأصول والخصوم، بل من الضروري أن يشمل على عدد محدود من القوائم المالية التي ينبغي أن تكون متوافقة مع متطلبات عدد محدود من المستعملين (وعلى رأسهم مصلحة الضرائب).

الهوامش والمراجع:

¹ الدراسات التي قام بها على سبيل المثال (1978) SAMUEL & OLIGA ،BRISTON (1982)، (1989) Perera و هي مذكورة في

BAYDOUN Nabil, WILLETT Roger. «Cultural Relevance of Western Accounting Systems to Developing Countries ». Abacus, 1995, , n 31, p. 71-90.

²**BENOIT Lavigne,** « Contribution à l'étude de la genèse des états financiers des PME », Comptabilité- Contrôle-Audit, tome 8,Paris,2001.

³**BURLAUD Alain ,** « Quel droit comptable pour les PME ? » La Revue du Financier N°168,Paris , novembre - décembre 2007.

⁴**CHOUCHANE Besma,** « Vers un cadre de comptabilité et d'informations financières différentielles pour les PME tunisiennes », 3^{ème} Conférence Internationale de Finance, IFC, Hammamet, Tunisie, Mars 2005.

⁵**NDJANYOU Laurent,** « Portée du système comptable OHADA sur la production et la diffusion de l'information financière des entreprises de petite dimension », Revue africaine de l'Intégration Vol.2 No.2, juillet 2008.

⁶**OBERT Robert,** « IFRS pour les petites et moyennes entités et Plan comptable général », Revue du financier, N°168,Paris , novembre - décembre 2007.

⁷**WALTON Peter,** "An Executive Guide to IFRS: Content, Costs and Benefits to Business", éd. Wiley, UK, 2011.

⁸**LAVIGNE Benoît,** Op.cit.

⁹**CHOUCHANE Besma,** Op.Cit

¹⁰ idem.

¹¹ **International Accounting Standards Board,** "International Financial Reporting For Small and Medium-Sized Entities (IFRS for SMEs)", London, July 2009.

¹²**OBERT Robert,** « la Norme IFRS pour PME », Revue Française de Comptabilité, N°424, Paris, Septembre 2009.

¹³ **BARBE Odile et DIDELOT Laurent,** « Comptes individuels en normes IFRS pour PME : réalisme ou Utopie ? » Revue Française de Comptabilité, N°430, Paris, mars 2010.

¹⁴LO RUSSO Raimondo, « Du projet de normes IFRS adaptées aux PME à l'IFRS pour les PME, va-t-on vers une mise place difficile ? », la Revue des Sciences de Gestion, N°249-250, Paris, 2011.

¹⁵BARBE Odile et DIDELOT Laurent, Op cit.

¹⁶OBERT Robert, « la Norme IFRS pour PME », Revue Française de Comptabilité, N°424, Paris, Septembre 2009.

¹⁷العينة لا تعتبر عينة عشوائية و اما تستند الى الحكم الشخصي . يبرر هذا الاختيار بعدة أمور:

- اتساع مجتمع الدراسة و كبر حجمه و عدم إمكانية إيجاد أساس للمعينة العشوائية في ظل غياب قواعد للبيانات تشتمل على معطيات دقيقة و كاملة عن المؤسسات.
- التكلفة الباهظة للدراسات العشوائية (إذ أنها تتطلب وقت أطول وإمكانات لا يمتلكها الباحث)
- اقتصار الدراسة على المنهج الوصفي و عدم استخدام الأدوات الإحصائية المتقدمة.
- المعينة الحكمية تعتبر جد عملية وهي واسعة الاستخدام.

¹⁸وزعت أسئلة الاستبيان كما يلي:

- أسئلة عامة تتعلق بوجود مصلحة للمحاسبة داخلية أم الاعتماد على محاسب معتمد خارجي؛
- أسئلة تتعلق بمستعملي القوائم المالية؛
- أسئلة خاصة بإيجابيات و سلبيات النظام المحاسبي المالي؛
- أسئلة تهتم ببعض متطلبات الإفصاح و القياس في القوائم المالية.

¹⁹هذه المجموعات مذكورة في المشروع الأخير (رقم 05) للنظام المحاسبي المالي المنشور سنة 2006.

²⁰الاشكال البيانية تم اعدادها بالاعتماد على نتائج الاستبيان و قد تم استثناء حالات عدم الاجابة حسب كل سؤال.

²¹المرسوم التنفيذي رقم 156/08 الذي يحدد احكام تطبيق القانون 11/07 . هذا المرسوم نشر في الجريدة الرسمية رقم 27 بتاريخ 28 ماي 2008. الاشارات الموجودة في المقال تخص تارة القانون 11/07 و تارة أخرى المرسوم التنفيذي 156/08.